

أقلمة السياسات العامة كمنظور لإصلاح التنظيم الإقليمي للدولة.

*Territorialization of public policies as an Perspective to reforming the organization territorial of the state.*نعيم شلغوم^{*1}Naim CHELGHOUM^{*1}¹ جامعة سطيف2، (الجزائر)، n.chelghoum@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2025/06/05

تاريخ القبول: 2025/05/29

تاريخ الإرسال: 2025/04/24

Abstract:

The topic of territorialization of public policies has garnered significant attention, as it represents a new approach to reforming the local organization of the state in Europe. It also provides a new framework for preparing and implementing public policies, viewed as a means to change the state's intervention methods and operational patterns at the territorial level. This entails reshaping the relationship between the central state and local authorities in a non-hierarchical manner, granting these authorities broad powers and encouraging initiatives at the territorial level by involving informal actors.

Keywords: Interventionist state; Central state; Territory; Decentralization; Governance

ملخص:

حظي موضوع أقلمة السياسات العامة اهتماما كبيرا حيث يعتبر منظورا ملائما لإصلاح التنظيم الإقليمي للدولة في أوروبا كما أنه يمثل تصور جديد لإعداد وتنفيذ السياسات العامة وأعتبر كإطار لتغيير أساليب تدخل الدولة وأنماط عملها على المستوى الإقليمي، بإعادة صياغة العلاقة بين الدولة المركزية والسلطات الإقليمية بطريقة مرنة وغير هرمية، وهذا بمنح موارد وصلاحيات واسعة لهذه السلطات وتحرير المبادرات على المستوى الإقليمي من خلال إشراك الفاعلين غير الرسميين.

الكلمات المفتاحية: الدولة المتخللة، الدولة المركزية، الإقليم، اللامركزية، الحوكمة

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

برز الاهتمام بالمستوى الإقليمي للسياسات العامة منذ مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي ويأتي ذلك في سياق أزمة الدولة المتدخلة (دولة الرفاه) التي فرضت ضرورة حصر مجال تدخل الدولة وإعادة صياغته لتفعيل أدوارها وتخفيف العبء عليها، بتبني أنماط عمل جديدة وتغيير أساليب تدخلها عبر التعاون والشراكة مع فاعلين آخرين في حل المشاكل العامة، ووفقا لهذا التصور الجديد أصبحت الدولة ليست الفاعل المركزي في إعداد وتنفيذ السياسات العامة، ومن خلال هذا تبلورت توجهات عالمية جديدة اهتمت بالمستوى الإقليمي للدولة تناولت فيه علاقة المركزي بالمحلي وإعادة تحديد الحدود بينهما بإيجاد صيغة جديدة للربط بين المستويين على النحو الذي يحقق الانسجام بين السياسات القطاعية (تدخل الدولة من الأعلى) والسياسات المحلية (تدخل السلطة الإقليمية من الأسفل).

تجدر الإشارة هنا أن مفهوم أقلمة السياسات العامة تعتبره العديد من الأدبيات "الأوروبية" المهمة بالسياسات العامة والتنظيم الإقليمي بأنه التصور الأنسب لكيفية تدخل الدولة على المستوى المحلي والإقليمي، ذلك فهو يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لإصلاح التنظيم الإقليمي في ظل تحول الدولة وأدوارها فإنه يحيلنا إلى طرح التساؤلات التالية: ماهي الفلسفة التي ينطلق منها مفهوم أقلمة السياسات العامة؟ كيف تؤدي عملية أقلمة السياسات العامة إلى تغيير التنظيم الإقليمي للدولة؟ وهل يمكن أن تكون الأقلمة كتصور لتفعيل دور الجماعات الإقليمية؟

للإجابة على أسئلة البحث المذكورة أعلاه، صيغت الفرضيات التالية:

1- كلما حدث تغير في نموذج السياسات العامة كلما أدى ذلك إلى إعادة هيكلة التنظيم الإقليمي للدولة.

2- كلما كان هناك تعدد الفاعلين في السياسات العامة كلما أدى ذلك إلى إصلاح التنظيم الإقليمي للدولة.

للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمدنا المنهج الوصفي لتسليط الضوء على مفهوم أقلمة السياسات العامة بتوضيحه وفهمه وتعميق التحليل على التغيرات التي عرفتتها منظومة الدولة وأدوارها، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي لمتابعة الأطوار التاريخية لأنماط للدولة وأصناف السياسات العامة التي تعتمدها، علاوة على هذا استخدمت الدراسة المنهج المؤسسي باعتباره المنهج الملائم لدراسة عملية إعادة هيكلة التنظيم الإقليمي للدولة وطبيعة الإصلاح الذي يمكن أن يؤدي إلى تطوير تنظيمها وتفعيل مهامها وتدخلاتها على المستوى الإقليمي والمحلي والذي أخذ مساراً مؤسسياً جديداً يلقي الضوء كيفية تفاعل تركيبة منظومة الحوكمة المعقدة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

2. مفهوم أقلمة السياسات العامة (النشأة والتطور)

تشير الأدبيات التي تناولت مفهوم أقلمة السياسات العامة أنه نتاج جملة التحولات الواقعية والنظرية التي مست الدولة وسياساتها العامة مع نهاية عقد السبعينات وقد ترتب عن هذا تنامي الاهتمام بإعادة تنظيم الدولة وصياغة أدوارها وفق تصور جديد يعبر أهمية كبرى للبعد الإقليمي للسياسات العامة، الذي يعبر عن المفهوم الوحدوي للأمة التي تضطلع بمهمة "تنمية أقاليمها" عبر تقسيم الإقليم الوطني وفق تصورات جديدة للتنظيم الإقليمي¹، ولذلك جاء مفهوم أقلمة السياسات العامة في سياق وضع الدولة المركزية محل لجملة من العوامل نحسرها فيما يلي:

1.2 أزمة الدولة المتدخلة: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت السياسات العامة في بلدان أوروبا الغربية تقوم على أسس الدولة المتدخلة: دولة الرفاه، التخطيط المركزي والتنمية القطاعية والعدالة وفق التصور الكينزي السائد طيلة الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين

وحتى أواخر السبعينيات وقد وصفت هذه الفترة بعصر "الرأسمالية المنظمة" أين كانت أفكار الكينزية المكانية مهيمنة على السياسة الإقليمية والتي كان هدفها هو تحقيق العدالة بين الأقاليم، والميزة الأساسية لهذه السياسة التدخلية كانت تقوم على ركيزتين وهما: الاستثمار في البنية التحتية والتصنيع².

لقد أصبحت المسلمات التي قامت عليها دولة الرفاه في الغرب محل تشكيك وتعرضت للترزع مع نهاية السبعينيات أين بدأ ظهور مجموعات فوق وطنية (الاتحاد الأوروبي) وقوى محلية صاعدة (المدن الكبرى) بالتزامن مع تسارع وتيرة تأثير العولمة وتحرير الأسواق، في هذا السياق شنت أفكار الليبرالية الجديدة هجمة شرسة على منظومة دولة الرفاه في البلدان الغربية مع نهاية السبعينيات نظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة التي أدت إلى تراجع الثقة في قدرة الدولة على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وخلق ذلك توجهها ناقدا لدولة الرفاه³، ولعل أن هذا التحول الجوهري تمحور حول كسر الإجماع حول مبدأ تدخل الدولة السائد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية طيلة ثلاثين عام(1945/1975 سنوات المجد لدولة الرفاه) والقائم على مبادئ النظرية الاقتصادية الكينزية التي أبانت على أوجه القصور فرضت حدوث تحول في نموذج الدولة القائم، يرجعه الباحثين إلى أن النمو الاقتصادي الهائل الذي شهده الغرب في طيلة عقدي الخمسينيات والستينيات لم يحل جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية نتيجة إخفاق تدخلات الدولة وأصبحت مثار تساؤل حول قدرتها على تسيير الشؤون العامة بنجاعة وفعالية⁴.

في هذا السياق تمحور النقاش حول تراجع تأثير الدولة في المجتمع قياسا بفرض الضرائب والإنفاق علما أن هذه المسألة كانت محل نقاش كان يركز على ديناميكيات إعادة صياغة مشهد الدولة، وهنا أشار عالم الاجتماع الإيطالي "بوجي" إلى "نهاية دورة الدولة القومية" ليس لأن نموها توقف فحسب بل لأن قدرتها وأساليب تدخلها قد تخللتها تغيرات عميقة⁵، حيث أصبحت قدرة الدولة المركزية في حل المشكلات الاجتماعية موضع نقاش حاد

أفقد العمل العام القطاعي بريقه وجاذبيته بعد الصدمة الثلاثية التي تعرضت لها الدولة منذ نهاية سنوات السبعينيات المتمثلة: في التشكيك في مسلمات الدولة الرفاه، وحركة إنهاء الاستعمار وقيام نماذج التنمية الوطنية، علاوة على بروز البناء الأوروبي الذي أخذ بمنطق القرب (**La logique de proximité**) في الاستجابة للمشاكل الاجتماعية "المراد حلها" وهذا المنطق السائد اليوم في الفضاء العام الأوروبي يعتمد كوسيلة لإضفاء الشرعية على العمل العام⁶، حيث قام به الاتحاد الأوروبي بتحويل السياسة والحكومة على المستويين الأوروبي والوطني إلى نظام الحوكمة متعددة المستويات، تداولية، وغير هرمية، وغير سياسية بإنشاء مجموعة من شبكات الاتصال العامة والخاصة والوكالات الشبه المستقلة المعقدة⁷.

ومن خلال تم التوجه نحو إعادة اختراع العمل العام المحلي لخلق المنافسة بين المستويات الإقليمية وفق منطق التكامل، على النحو الذي يجعل للسياسات العامة تخلق أنماطا جديدة من العلاقات بين الدولة والمستويات الإقليمية المختلفة⁸، بهذا الخصوص تشير الأدبيات المهمة بالتطور التاريخي للدولة الحديثة أن عملية أقلمة العمل العام تمثل المرحلة الأخيرة لهذا التطور الذي يظهر في تنوع أشكال الخبرة (عامة/خاصة، مكاتب استشارية و فرق جامعية... إلخ) وفي تطور بناء المستويات الإقليمية التي تمثل شكلا أكثر تطورا لأشكال التنظيم السياسي تحمل ملامح الدولة الإقليمية⁹.

ووفقا لهذا جاء مفهوم أقلمة السياسات العامة كتحدٍ لمفهوم الدولة الأمة وحدودها السياسية طرح بذلك تساؤلا يدور حول مدى إلغاء سيادتها على مستوى الإقليم أم هو تجاوز للسياسة لصالح الإدارة الاقتصادية؟¹⁰، ونتيجة لهذه التساؤلات الجريئة المتعلقة بتنظيم الدولة والتغيرات التي مست أدوارها جعلت هذا المفهوم يحتل مجالا واسعا في أجندة البحثية لعلم السياسة المعاصر ونال بذلك اهتماما كبيرا لدى الأوساط الأكاديمية خاصة الفرنسية حاولت الإجابة على هذه التساؤلات والتي فتحت الباب لظهور أعمال جديدة تهتم بدراسة اهتمام الاتحاد الأوروبي بالوحدات الإقليمية الكبرى وبمبادرات الديمقراطية التشاركية علاوة على

مسألة أقلمة السياسات¹¹، التي سجلت في فرنسا حضورا كبيرا في أجندة البحثية في مجال العلوم السياسية والإدارية، وأعتبر من أهم المسائل المطروحة على نطاق واسع فرض في السنوات الأخيرة استكشاف مسألة "تسييس الإقليم" وهذا ما تبرزه الأبحاث الفرنسية التي أجريت في هذا الشأن لم تكن منحسرة في مجال العلوم السياسية وإنما أيضا في مجال علم الاجتماع والجغرافيا¹²، التي جعلت توصيف "الإقليمي" مرتبطا ارتباطا وثيقا بالدوائر السياسية الفرنسية المهمة بمكانة الدولة ودورها في تحليل العمل العام أين ركزت هذه الأبحاث على نشوء وظهور المجتمعات المحلية الكبرى والمندرجة ضمن مبادرات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تجسيد الديمقراطية التشاركية معتبرا في ذلك الإقليم من القضايا الراهنة التي تقع في أعلى سلم أولوياته¹³.

وبالتالي مصطلح أقلمة السياسات العامة يعني إعادة تصميم تنظيم الدولة المتدخلة عبر تجسيد حضورها في كافة أقاليمها وفق أساليب وأنماط جديدة لمواجهة التحديات الراهنة التي شهدت تناميا ملحوظا تفرض تبني أساليب وأنماط لتدخل الدولة بفعالية من خلال أقلمة السياسات العامة باعتباره وشرطا لا يمكن الاستغناء عنه في تطوير الأقاليم (عمق الدولة)، وبتعبير آخر تجاوز الدور تلعبه الدولة المركزية في إنتاج السياسات العامة القطاعية والتحول نحو إتباع طرق جديد في التسيير الإقليمي تقوم على علاقات الشراكة والتشاور بين مختلف الفاعلين ضمن الإدارة الجماعية للإقليم والتدخل بالسياسة المحلية على المستوى الإقليمي¹⁴.

على ضوء ما سبق يمكن تعريف الأقلمة بأنها تحويل للسياسات العامة من الدولة إلى الجماعات المحلية. فهذه الأخيرة تكفل تمايز العمل العام في الأقاليم وتتكفل في الوقت نفسه بضمان اتساق السياسات العامة في هذه الأقاليم ذاتها، وبالتالي فإن أقلمة السياسات العامة عموما والتممية الإقليمية خصوصا تشملان الانتقال من سياسة موحدة حيث يتم تطبيق القواعد نفسها على كامل الإقليم إلى سياسة متكاملة مكانيا ومتعددة القطاعات ومتكيفة مع خصوصيات كل إقليم ومميزاته. وتضفي مساهمة الجهات الفاعلة المحلية التي تنشط على

أصعدة متعددة (الصياغة والتنفيذ والتقييم... إلخ) قيمة مضافة محلية لجهود التنمية المبذولة على الصعيد الوطني، كما تعير الأقلمة أهمية خاصة للعلاقات مع المواطنين و الجهات الفاعلة الإقليمية الذين سيتعين عليهم المشاركة في السياسات العامة وتحديدها وتنفيذها بصورة تتلاءم مع الحاجات الخاصة بكل إقليم¹⁵.

2.2 تحول براديجم السياسة العامة: لتعميق التحليل حول فلسفة أقلمة السياسات العامة يستلزم وضعه ضمن النقاش النظري الدائر حول مسألة تغيير السياسات العامة التي تناولها "بيتر هال" في نموذج النظري الذي يشير فيه إلى أن عملية تغيير نموذج السياسات العامة تحدث وفقا لثلاث مستويات: (تغيير الأدوات، تغيير الأطر المؤسساتية، تغيير الأهداف)¹⁶، من خلال هذا نلاحظ حدوث هذا المستوى من التغيير في الأطر المؤسساتية للسياسات العامة التي كانت منذ ستينيات القرن العشرين كان الاهتمام منصبا على التخطيط الإقليمي وتقسيم النظام السياسي والتأكيد على الأهمية الرمزية القوية للإقليم بلور نظاما وطنيا وإداريا يستمد قوته من الأطراف المحيطة بالمركز السياسي يتعامل مع الفاعلين المحليين ضمن إطار الدولة وسلطة عدم التركيز وفق عملية تنظيمية مشتركة بين القطاعات البيروقراطية والمنتخبة من دون استقلالية هؤلاء الفاعلين على مستوى المقاطعات الإدارية التي لا يقبل فيها ممثلي الدولة الحقيقيين أي تنازل للسلطة سياسية¹⁷.

لكن هذا المنظور التحليلي بدأ يشهد تراجعا نتيجة أزمة الدولة المتدخلة (دولة الرفاه) التي مهدت لظهور أصناف أخرى من السياسات العامة حلت محل صنف السياسات التوزيعية وإعادة التوزيع التي تمثل أداة لتدخل الدولة، ومع بداية سنوات الثمانينيات حدث تحول مهم على مستوى الدولة وأدوارها (الدولة المنظمة) صاحبها في ذلك ظهور أصناف جديدة من السياسات العامة غير متمركز ومتجاوزة للإطار الوطني (المركزي)، في هذا الإطار ظهرت أفكار جديدة تناولت ظاهرة توسيع مجال استقلالية الأقاليم في اتخاذ القرار¹⁸. في هذا السياق سلطت العديد من الأدبيات الأوروبية (الفرنسية) الضوء على التغيير الحاصل على مستوى

العمل العام المحلي بالكشف عن الغموض الذي يلفه والدعوة إلى إعادة استكشاف المستوى المحلي (الإقليمي) وهذه العودة جاءت مختلفة عن التصور التقليدي السائد خلال مرحلة نشوء الدولة الأمة؟ التي يرى فيها الباحث الفرنسي "بيار مولر" (Pierre Muller) أنها مرت بتطورات تاريخية خلقت جدلية القطاع والإقليم وفرضت العودة إلى إعادة اكتشاف البعد المحلي للسياسة نظرا لمحدودية المقاربة العمودية المعتمدة في حل المشاكل الاجتماعية في مجالات مهمة مثل: مكافحة الفقر والبطالة، الأمن، البيئة والتعمير، ولعل أن هذه المشاكل أصبحت تتطلب معالجتها بتجاوز إطار "السياسات القطاعية" واستبدالها بالسياسات الإقليمية بتوسيع صلاحيات واختصاصات الهيئات الإقليمية¹⁹.

استنادا إلى هذه الأفكار يبرز جليا التغيير الذي طرأ على براديجم التحليل الشبكي للسياسات العامة (Policy network) الذي يعتبر الدولة ليست الفاعل الوحيد في صنع السياسات العامة، ويركز هذا النموذج التحليلي الجديد على فكرة التفاعلات القائمة بين الفاعلين العموميين والخواص ومن خلالها تبلور نموذج شبكات السياسات العامة ونموذج الائتلافات حول القضية، هذه النماذج النظرية تركز على "التفاعلات" التي تعبر عن علاقات السلطة مرتبطة بفاعلين مختلفين الذين بدأ تأثيرهم يتعاضد نتيجة تزايد وتداخل مستويات العمل المختلفة (الدولي والوطني وفوق الوطني، وتآكل الحدود بين القطاع العام والخاص، علاوة على التغيير الذي حدث في أنماط وأساليب تدخل الدولة (البرلة، الضبط، التعاقد، التداول) الدور المتنامي للسياسات العامة والتي تثير تساؤل حول تغيرات التنظيم السياسي وفق مفهوم الحوكمة" وطبيعة الدولة المعاصرة²⁰، فرضت إعادة النظر في حدود التقسيم القطاعي للسياسات العامة والتوجه إلى اعتماد منظور التسيير الأفقي في إدارة بعض السياسات بمعنى توسيع مجال تسييرها يكون عرضيا (Transversal) لإيجاد حلول للمشاكل الجديدة والمعقدة (خاصة قضايا البيئة)، التي تستدعي التنسيق بين القطاعات المختلفة من جهة والتعاون بين المستويين القطاعي والمحلي من جهة أخرى، في هذا الصدد عملت

الكتابات العلمية على إضفاء الطابع الإقليمي على تحليلاتها معتبرة أن التصور الإقليمي للسياسات يتمحور موضوعها حول إعادة بعث الأسطورة القديمة المتمثلة في إعادة إحياء سلطة الإقليم وفقا لما كان سائدا في الماضي القديم بحيث تكون هذه السلطة مستقلة وقادرة على إعادة إنتاج منطق جديد للإقليم²¹، مبني على تنظيم جديد يؤطر مجموعة متشابكة من الفاعلين يتفاعلون وفقا لاختلافاتهم (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسات) لتعبئة الموارد المختلفة بحيث يؤدي هذا التفاعل إلى خلق "فاعلين جماعيين" يمثلون شكل مميز من الإدارة الإقليمية²²، وبتعبير آخر وجود إدارة إقليمية تحقق الترابط بين السياسات العامة على المستوى الإقليمي بنسج علاقات التعاون الشراكة مع فاعلين غير رسميين باعتباره نهج جديد لتحديث التنظيم وتفعيل الخدمات اللامركزية لإحداث توازن بطريقة جيدة بين الأداء "الرأسي" والإدارة "الأفقية" المشتركة بين الوزارات وتكييفها مع الخصوصيات المحلية للأقاليم، والأقلمة بهذا المعنى لا تؤدي إلى تحرير الإقليم الذي "صادره" المركز بل هو تصور جديد للعودة إلى الإقليم وإعادة تأهيله وفق حركتين: أولا من خلال الجمع بين خدمات المواطن ضمن منطق القرب وضمان تماسك العمل المحلي وفق منطق التوسع أفقيا، وثانيا النظر بشكل أفضل لمطالب وآراء المواطنين عند صنع السياسات العامة²³.

من خلال ما سبق يبدو جليا أن فلسفة أقلمة السياسات العامة نشأت وتطورت في بلدان أوروبا الغربية عموما وفرنسا خصوصا المعروفة بالفكر الفلسفي والقانوني الممجد للدولة المركزية، ولهذا نجد الأدبيات الفرنسية كثيرة الاهتمام بأقلمة السياسات العامة بالنظر إلى عدم فعالية العمل العام القطاعي عن حل مشاكل الإقليمية، وقد جاء هذا المفهوم ليعالج أزمة الدولة المتدخلة من دون انسحاب الدولة بل بحضورها بصورة فعلية وفعالة عبر تدخلها بأساليب وأنماط جديدة في صنع وتنفيذ السياسات العامة وفي تنظيم المجتمع على المستوى المحلي، ومن هذه الزاوية يحمل مفهوم أقلمة السياسات العامة مدلول إعادة تنظيم الدولة وبحسب المختصين في القانون الدولي والسياسة والجغرافيا ورغم اختلاف فهمهم المنهجي إلا

أنهم يجمعون على أن بعض معانيه تشير بوضوح إلى الدولة كالسلطة والحدود والسيطرة²⁴ والأقلمة بهذا المعنى تعكس مدى قوة الدولة وحضورها بأساليب جديدة ومتنوعة تسمح لها بالتغلغل في كافة أقاليمها وفق آليات التعاقد والشاركة مع فاعلين محليين رسميين وغير رسميين، ومن خلال هذا تعمل السلطة الإقليمية على تقديم الخدمات العامة وحل المشاكل المواطنين وتلبية مطالبهم على مستوى إقليم الاختصاص، فالأقلمة إذن هي تطوير للسياسات التي تنفذها الهيئات دون الوطنية وفق السياسات الأفقية تكون أكثر اتساقا مع تنوع الأقاليم²⁵

3. أسس ومتطلبات أقلمة السياسات العامة

1.3 مراجعة دور الدولة: إن تنامي وتعدد المشاكل جعل التدخل التقليدي للدولة (المنظور الكينزي) بطيئا وغير فعالا في حل المشاكل العامة فالسياسات العامة التي تضعها الدولة المركزية لحل المشاكل العامة عبر المصالح الإدارية القطاعية (العمل العام – **L'action publique**) أوصلت الدولة مع بداية عقد الثمانينات في البلدان الغربية إلى عدم قدرتها على حل المشاكل العامة، تستدعي إعادة النظر في كيفية تدخل الدولة وإعادة هندسة منظومة العمل العام لتجاوز الأزمة القطاعية (**la crise sectorielle**) ولكن بأي نوع من السياسة العامة لتحقيق ذلك؟

1.1.3. العودة إلى الإقليم: في ظل تحول دور الدولة تم تكييف نظرية السياسة

الإقليمية مع هذا التحول الذي يثير تساؤل مدى إمكانية وكيفية تحديد حجم ومستوى مقبولين للإقليم من أجل الإدارة الجيدة للسياسات العامة؟ هذا التساؤل يتطلب إعادة تشكيل مستويات تدخل الدولة بإحداث تغييرات على مستوى سياساتها مما أدى إلى بروز صنف جديد من السياسات العامة وهي السياسة الإقليمية التي من خلالها يتم إعادة صياغة العلاقة بين السلطات المركزية والمحلية عبر العودة إلى المستوى الإقليمي الذي أصبح يكتسي أهمية بالنسبة لإعادة تعريف دور الدولة الذي يعتبره ألبرت مالينو "عمق الدولة" بإضفاء الطابع

الإقليمي على السياسات العامة بإحياء الأسطورة القديمة وبعث سلطة الإقليم التي كانت سائدة في الماضي بحيث تكون لهذه السلطة قدرة مستقلة في إعادة إنتاج منطق جديد للإقليم ويخلق الهوية القاعدية للبيروقراطية الإقليمية، ولهذا جاء طرح الأقلمة كبديل لتجاوز منطق التقسيم القطاعي (Désectoriser) للعمل العام والعودة إلى منطق التقسيم الإقليمي، بدمج مختلف مجالات التدخل (العمران، النشاط الاجتماعي، التعليم، الأمن...) ضمن المنظور الأفقي لحل المشاكل وتجاوز قصور السياسات قطاعية والتحول إلى إعداد سياسات على المستوى ما دون وطني تختص بمجال إقليمي محدد²⁶.

في هذا الصدد عملت الدراسات المهمة بالأقلمة على تجاوز المنظور التقليدي الذي تلعب فيه الدولة دورا أساسيا في إعداد وتنفيذ السياسات العامة على المستويين الوطني والمحلي، والتحول إلى منظور جديد ينطلق من إعادة تشكيل مستويات التدخل الدولة وحسره مع فتح مجال لمشاركة فاعلين غير رسميين في إعداد وتنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلي، ولعل أن عملية التحول هذه ناتجة عن امتداد تأثير العولمة الاقتصادية أنتجت ما يسمى بـ "أقلمة رأس المال" الذي سمح بخلق ظروف اقتصادية تنامت فيها أهمية السياسات المحلية المحفزة على انتقال رأس المال إلى فاعلين محليين سواء كانوا عموميين أو خواص وبخلق محيط اقتصادي تنافسي على المستوى المحلي²⁷، ومن هذه الزاوية تم النظر إلى المؤسسات الإقليمية على أنها لا تعني استقلالية الأقاليم بل تمثل شرطا ضروريا لتوسع الرأسمالية المعولمة والتي تستلزم تعزيز قدرة الأقاليم على تفكيك العمل العام وجعله قادرا على التنسيق بين القطاعات على المستوى المحلي للتخفيف من التأثير القوي للمنطق القطاعي الذي تقوم عليه السياسات العامة الوطنية²⁸

ومن هذا المنظور جاءت مقاربة الأقلمة لحسر تدخل دولة الذي يبدوا أنه بات مهما وضروريا لتعزيز التقارب على المستوى الإقليمي مع إيقائه ضمن الفضاء الوطني وهنا تتمحور مهمة الدولة حول توفير المتطلبات الأساسية مثل البنية التحتية والبحث العلمي

لتعزيز النمو على مستوى إقليم محدد بالتركيز على الإمكانات الإقليمية بدلا من الاهتمام بتحقيق التقارب الوطني وبدلا من معالجة العيوب يتم التوجه نحو توفير الفرص، إلا أن ذلك يتطلب إعداد "أنماط" جديدة من التدخل تحدد قطاعات معينة للتدخل في إقليم محدد²⁹.

2.1.3. تحول الحكومة الإقليمية إلى الحوكمة الإقليمية: إن إعادة تعريف دور

الدولة يتطلب إجراء إصلاح هيكلي على التنظيم الإقليمي للدولة بإحداث تحول حقيقي من الحكومة الإقليمية إلى الحوكمة الإقليمية كتصور لإعادة هيكلة الدولة وإعادة صياغة مهامها عبر الاهتمام بمسألة تعدد المستويات الإقليمية، ومن خلال هذا يعتبر منظور أقلمة السياسات العامة بديلا فعالا لحل المشاكل العامة على المستوى المحلي في ظل محدودية المقاربة القطاعية التي حفزت على إدراك أهمية "أقلمة العمل العام" في توسيع مجال اللامركزية، من خلال العمل بمقاربة حل المشاكل من الأسفل التي أحدثت تحول ملموسا في العمل العام³⁰، ومن المفيد التذكير هنا بأن من الميزات الرئيسية لهذا التحول هو وضع قواعد جديدة لتوجيه صنع القرار والزيادة من مرونته وتعديل أسلوب عملها من خلال ما يلي:

1.2.1.3. التشاركية: يتطلب تطبيق منظور أقلمة السياسات العامة جعل العمل

العام المحلي يعمل وفق منطق الشراكة مع فاعلين غير رسميين، وهو شكل من أشكال التعاون الذي يسمح بتجميع الموارد والمهارات لتحقيق المشاريع المشتركة التي تعود بالمنفعة على كل من الشركاء والمجتمع المحلي بأكمله، ويجب أن يكون نهج الشراكة ضمن إطار تعاقد يوضح دور ومسؤولية مختلف الفاعلين من بينهم المواطن الذي يعد طرفا محوريا في إدارة الشؤون المحلية وعامل أساسي مؤثر على شرعية وفعالية السياسات المحلية، وبهذا المعنى تعد المشاركة مبدأ أساسيا في مسعى أقلمة السياسات العامة التي تشترط مشاركة المواطنين في العمل المحلي³¹، سواء كان ذلك في سياق اللامركزية أو عدم التركيز فإن مسألة مشاركة المواطنين تبرز بقوة أكبر عندما ترغب الدولة في التقرب من الواقع الإقليمي وتبنيها لمقاربة محلية في التنمية، وعلى هذا المنوال تكون أقلمة السياسات العامة مصحوبة

بمبادرات مبتكرة تقوم على إشراك السكان المحليين في تشخيص المشاكل وفي اتخاذ القرارات وحتى في عملية تطوير الإجراءات المراد تنفيذها³².

2.2.1.3. التعاقدية: التصور الدولة السائد حاليا هو عدم سيطرتها على إدارة

العمل العام وأصبحت تدخلاتها تتم بأشكال جديدة تشمل فاعلين آخرين يتدخلون في إنتاج السياسات العامة، وعلى ضوء هذا يبدو أن منطق ما تراه الإدارة المركزية مناسباً للإقليم قد تجاوزه الزمن ولا بد من إعداد وتنفيذ الإجراءات ضمن حدود الإقليم، في هذا الإطار تمثل التعاقدية أداة تسمح بتجاوز القيود التنظيمية والوظيفية المتأصلة في كل شريك وعلى تقسيم العمل المحلي ويجعل التنظيم الإقليمي بسيطاً وواضحاً في اختصاصاته، كما تعمل التعاقدية على جمع ولم شمل مختلف الفاعلين بواسطة الإقليم الذي يعد القاسم المشترك في العملية التعاقدية التي من خلالها يتم نسج علاقات التعاون بين الهيئات الحكومية ومختلف الفاعلين غير الرسميين ولا يمكن تجسيد ذلك ما لم يتم تعزيز الاختصاصات الهيئات الإقليمية³³.

ويعد الأسلوب التعاقدية جزءاً من الإطار الأكثر عمومية لـ "القواعد العامة المتفاوض عليها" التي تقدم نفسها إما على أنها "عقود" رسمية عقود "إجبارية"، تتميز بعلاقات "غير متماثلة" يركز إبرامها على "مصلحة" متبادلة تكون على شكل "اتفاقيات" غير رسمية (قائمة على علاقات "متوازنة" مبنية على "الثقة") تعرف انتشاراً واسعاً تحت مسمى "اتفاقيات الشراكة" يسعى من خلالها الفاعلين العموميين على المستوى المحلي لجلب الشركاء من القطاع الخاص والجمعيات للتعاون في تنفيذ العمل العام³⁴.

وضمن إطار عقود الشراكة تعهد عملية إعداد وتنفيذ السياسات العامة إلى فاعلين آخرين تلعب فيها الدولة دور المسهل والموحد بتجاوز التركيز المفرط للسلطة وتقريب الإدارة من المواطنين، مع ضمان تمثيل الدولة على المستوى الإقليمي وبإقامة حوار مباشر بين الدولة والمجتمعات المحلية لضمان استمرار العمل العام الإقليمي وتوطيد العلاقة بين مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين والتوزيع الواضح للمسؤوليات لحل المشاكل

العامة وفق مقاربة "محلية"، تؤدي إلى إبراز نظام ذو بنية مؤسساتية يردم الهوية ويجمع الفاعلين بعضهم ببعض إذ تشغل الأطراف التي تستطيع الوصول إلى الموارد المؤسساتية في موقع القلب داخل النظام ويعتبر إمكان الوصول على الموارد المؤسساتية أمرا حاسما لأن الفاعلين في هذه الحالة يستطيعون المشاركة في اللعبة، كما تعتبر السيطرة على الموارد المؤسساتية ضرورية أيضا لضمان إمكانية المساومة للحصول على دعم أصحاب المصالح الأكثر هامشية بحيث يجري تشجيع هؤلاء لكي يظلوا طرفا في الشراكة³⁵.

2.3. إصلاح نظام اللامركزية: تبلور نظام اللامركزية في سياق التطورات التاريخية التي شهدتها الدولة وهي عملية حديثة نتجت عن الحركة المستمرة لبناء الدولة المركزية التي جعلت مشروعية تدخل السلطات المحلية في تسير الشأن العام ضعيف فالإيرادات المالية لهذه السلطات يعد مؤشرا لمدى تبعيتها للحكومة المركزية، ورغم أن اللامركزية في مفهومها التقليدي هي نظام لنقل السلطة من المركز إلى المحيط بتوزيع سلطة اتخاذ القرار وتقسيم العمل العام المحلي والاعتراف باختصاصاته إلا أن السلطات المركزية لا تزال تتمتع بصلاحيات التدخل في الشأن المحلي، تجدر الإشارة هنا أن موضوع السياسة الإقليمية يعكس منظورا فيدراليا أو تعدديا بالعلاقات بين الحكومات لكن يعرف في الدولة القومية المركزية المتأثرة بالقانون الروماني بأنه دراسة العلاقات بين المركز والمحلي ويعتبر إنشاء رابط بين الإدارة الإقليمية والسلطة السياسية واحدا من المشكلات الرئيسية التي تواجه المؤسسات العامة والأنظمة الحاكمة³⁶، ولهذا أصبح من الأهمية بمكان التوجه نحو إعادة النظر في هيكل الدولة المركزية من خلال ما يلي:

1.2.3 تجاوز التصور التقليدي للامركزية: يركز هذا التصور على اختصاصات

السلطة الرسمية في اتخاذ القرار لا يعكس الواقع ولا يهتم بالتحول الكمي والنوعي المنطوي عن أزمة دولة الرفاه أين أصبحت اللامركزية (على المستوى الإقليمي والبلديات أو ما دون البلديات) تهدف إلى تعزيز قدرة السلطات المحلية على التدخل فكما تبين حركة التطور التي

شهدتها المجتمعات الغربية أنها اعتمدت منذ البداية على اللامركزية بالزيادة من "التقسيم" لكنها مع مرور الوقت أدركت قصور هذا التوجه وتم تداركه بالزيادة من التنسيق وبنفس الوتيرة³⁷.

في سياق هذا التطور ساهم رواد علم القانون في دراسة العلاقة بين العمل العام المركزي والمحلي مشيرين إلى أن "الأقلمة" تلعب فيها دورا مفصليا لهذا حظيت بدراسات وافية في الكتابات القانونية التي ركزت على سلطة الدولة التي تمارسها وفق ثلاث أنماط: الأول تتمثل في فرض السيادة على الإقليم، النمط الثاني: تحديد الصلاحيات (أي طريقة وجود الدولة في الإقليم)، وفي النمط الثالثة تكريس قوة التنسيق والرقابة على الإدارات اللامركزية، وبهذا المعنى يمثل الإقليم فضاء مزدوج الاختصاصات فمن ناحية توجد مجالات ذات اختصاص محلي بحت ومن ناحية أخرى هناك مجالات تبقى محل اختصاص الدولة المركزية، وقد أثارت هذه الازدواجية نقاشات قانونية تمحورت حول مفهوم اللامركزية: وهنا تم تقديم تصورات مزدوجة مبنية على مفهوم الدولة الموحدة من زاوية أخرى تجديد الدولة وهنا تم إثارة نقاش قانوني حول مسألة وجود الأقاليم والتكريس القانوني لاختصاصاته وهذا ما طرحه الفقيه موريس هوريو في تساؤله "كيف تكون الدولة"³⁸.

في هذا الإطار يرى "جاك شوفالييه" أن الاتجاه نحو قيام دولة "متعددة المراكز" (Polycentrisme) اقترن منذ الثمانينيات بمرور تصور تقريب الإدارة من السكان الذي فرض مراعاة تأثير الخصوصيات المحلية: ولعل أن مبدأ القرب هذا يستلزم قيام نموذج جديد من العلاقات بين الدولة والإقليم، وهو شعار حركة "ما بعد الحداثة" (Post Modern) التي أحدثت اضطرابات على مستوى الاختلافات التقليدية وبين الأنماط المختلفة لتقسيم الإقليم: فقد أدى هذا التحول إلى ظهور أشكال جديدة من المنظمات تتناسب مع قيام حكم المحلي مستقل سمح بتزايد التنوع في الأنظمة الإقليمية، وهنا أصبحت قوة الدولة لم تعد مرتبطة بمركزيتها ولكن بمدى انفتاحها وقربها من دائرة اللامركزية وعدم التركيز وظهرت اللامركزية كوسيلة

للموازنة بين عدم التركيز واستقلالية المحلي وارتقت اللامركزية لتكون قاعدة لسياسة الإصلاح الإقليمي تقوم على بسط سلطتها في الإقليم والذي هو اختصاصها الأصيل³⁹.

وبهذا المعنى فإن الانتقال إلى منظور جديد للامركزية يستدعي إعادة تشكيل مستويات تدخل الدولة المركزية بأقلمة السياسات العامة بإنشاء نظام مرن للتنسيق والمواءمة والحفاظ على تماسك العمل العام والارتقاء بالإقليم عبر موازنة تأثيرات تعدد المراكز والأقاليم وتجزئة هياكل الدولة يجمعها الأسلوب التعاقدى الذي يسمح لمختلف الفاعلين الموجودين داخل الدولة وخارجها من الترابط والتفاعل (نظام متعدد المراكز) بجعله فضاء للتعاون والتعاقد والشراكة بين مجموعة من الفاعلين على النحو الذي يؤدي إلى تجزئة جهاز الدولة بإقامة علاقات وثيقة مع الفاعلين الاجتماعيين من أجل الاستجابة لمختلف المشاكل المطروحة⁴⁰.

ومن هذه الزاوية ينظر إلى الإقليم على أنه "حكم متعدد المراكز" أي "منظمة غير مستقرة ومتنازع عليها متجانسة إقليمياً وسلطتها غير هرمية"⁴¹، بإنشاء كيانات الإدارية المستقلة تقع على هامش التسلسل الهرمي الإداري لا تمس بمبدأ الدولة الموحدة بتاتا بل وضعت لتكون تابعة للدولة وخاضعة لسلطتها، ولعل أن هذا التقسيم تم نتيجة تأثير ديناميكية مزدوجة وهي: تحقيق الاستقلالية المعنوية لهذه الهياكل وفق نمط "اللامركزية الوظيفية" تكون على شكل "وكالات" (بالمعنى الأمريكي للمصطلح) على نحو يعزز مسؤوليتها في تقديم الخدمات التسييرية ووفق نمط "عدم التركيز الوظيفي" (بالمعنى البريطاني للمصطلح) الذي يوسع مجال مبادرة هذه "الوكالات" من خلال هذا تبلور تصور جديد لدولة ما بعد الحداثة التي أدت إلى زيادة وتنويع العناصر المكونة لجهاز الدولة وتظهرها كمجموعة متجانسة من الأجهزة التشغيلية المعقلنة تكون على شكل مقويات للدولة ومسؤولة عن مضاعفة عملها⁴².

3.3. منظور التشبيك في إصلاح اللامركزية: تشهد بنية الدولة تحولا كبيرا تحت

تأثير الحوكمة التي فرضت تقسيم بنيتها التنظيمية لحل المشاكل العامة بطريقة فعالة وذلك بخلق أطر للشراكة والتعاقد مع مختلف الفاعلين، وفي إطار هذا التحول برز النموذج الشبكي للسياسة العامة (Policy Network) والذي يضع إصلاح اللامركزية ضمن إحداث القطيعة مع المنظور التقليدي للامركزية الذي يقوم على تقسيم وتوزيع السلطة والصلاحيات بين المستويات الرسمية المركزية والمحلية وفق مقاربة من "أعلى إلى الأسفل" (المنظور القانوني الرسمي الجامد)، والتحول إلى المنظور الشبكي التفاعلي الذي يعد ضروريا بالنسبة لإصلاح تنظيم الإقليمي للدولة لتجاوز مركزية العمل العام بتجاوز المقاربة العمودية في حل المشاكل العامة على المستوى المحلي وتكييف التنظيم اللامركزي مع التحولات الجديدة وبجعل عملية إعداد وتنفيذ السياسات العامة المحلية ليست نتاج الفاعلين الرسميين فقط وإنما نتاج تأثير لفاعلين غير رسميين في المحيط الاجتماعي والاقتصادي⁴³.

ولذلك إصلاح اللامركزية يتمحور حول إعادة هيكلة التنظيم الإقليمي وإعادة تشكيل مجال اختصاصه وتوسيعه وتعزيز ممارسته "الحكم المحلي" من جهة إضافة إلى خلق آليات وأطر للتفاعل والتبادل داخل منظومة العمل العام المحلي من جهة أخرى، وهذا ما يسمح بتقريب الدولة من المواطن وتعزيز الكفاءة والفعالية في توفير الخدمات العامة بجانب تعزيز المساءلة والمشاركة المواطنين، في هذا الصدد يفترض منظرو إصلاح اللامركزية أن إعادة توزيع المهام بين المستويات العليا والمحلية سيؤدي إلى إضفاء النوعية على الخدمات العامة⁴⁴، بهذا الخصوص يرى اتجاه فكري أعاد النظر في الإسهامات النظرية المتعلقة بالعمل العام المحلي بناء على التحولات المعاصرة الجارية على مستوى اللامركزية والتعاقدية أين تم الشروع في البحث عن كيفية تأثير اللامركزية في تطوير الحوكمة باعتبارها دافعا محفزا لإصلاح اللامركزية في مختلف البلدان الساعية إلى إعادة تشكيل الحكومة وتحويلها من آلية بيروقراطية إلى نظام من الحكم الذاتي المتداخل يحظى فيه الأفراد

بالمشاركة والتعاون يعزز الشفافية والمساءلة وتشكيل إطار يقيد ويلزم سلوك الموظفين العموميين⁴⁵.

استنادا لما سبق يبدو أن أقلمة السياسات العامة يعد التصور الأنسب لإعادة تنظيم الدولة المركزية حيث يسمح بتوزيع السلطة أفقيا من خلال إشراك الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في إعداد وتنفيذ السياسات العامة على المستوى الإقليمي والمحلي وهذا ما يشير إلى حدوث تغير مهم في براديجم السياسة العامة الذي يجعل حضور الدولة قويا في حل المشاكل المطروحة على المستوى المحلي التي يبدو كأنه كيان مركب متشابك تحكمه تفاعلات مؤطرة بعقود التعاون والشراكة، ومن خلال هذا يتبلور تنظيم إقليمي مبني على قاعدة العمل والتسيير المشترك والقرب ينسجم وتطورات الدولة الحديثة التي تتسم بتعدد أجهزتها وتحول انماط عملها وأساليب تدخلها وفعالية أدوارها.

4. خاتمة

إن ظهور مفهوم أقلمة السياسات العامة هو نتاج التحول الذي طرأ على منظومة الدولة ومهامها منذ أزمة دولة الرفاه التي فرضت تغيير أساليب تدخل الدولة ونمط عملها وقد أدى هذا التحول إلى حدوث تغير ملموس على مستوى براديجم السياسة العامة يبرز ذلك جليا في اعتماد أطر نظرية ومنهجية جديدة في تحليل السياسات العامة (النموذج الشبكي)، وعلى ضوء هذا جاء مفهوم أقلمة السياسات ليعكس حالة التحول التي تعرفها الدولة التي لم تعد فاعلا أساسيا في صنع السياسات العامة بل يشاركها في ذلك فاعلين آخرين ممثلين في القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن خلال هذا التصور الجديد للسياسات العامة تضمن مفهوم الأقلمة معنى توسيع صلاحيات الهيئات الإقليمية في حل المشاكل المحلية وفقا لخصوصية إقليمها بإبرام عقود للتعاون والشراكة مع الفاعلين غير الرسميين المتواجدين على المستوى الإقليمي.

ومادام أن منظور أقالمة السياسات العامة هو نتاج التحولات البنوية والوظيفية للدولة التي أصبحت تتدخل بأساليب وأنماط جديدة لتنظيم التفاعلات بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين الذين يؤدون أدوار تعوض الدولة عن طريق الشراكة والتعاقد، لكن هذا لا يعني اختفاء وانحسار الدولة من مشهد السياسات العامة وعدم انسحابها من حل "المشاكل العامة" فقد وفرت الأقالمة حلولاً لزيادة سلطة الدولة وتأكيد حضورها في المستوى الإقليمي، ويظهر ذلك في توسيع مجال السلطات الإقليمية التي تقوم إعداد وتنفيذ سياساتها العامة وفق مبدأ "التفكير شمولياً والتصرف محلياً"، علاوة على الأخذ بالنموذج الشبكي بخلق أطر للشراكة والتعاقد مع الفاعلين غير الرسميين لتأدية المهام المتعلقة بالشأن العام والتفرغ لأداء مهام مترتبة بالمسائل والمجالات ذات الطابع الاستراتيجي والحيوي، وبهذا المعنى فإن أقالمة السياسات العامة يمثل منظور جديد لتفعيل دور الدولة وإعادة تنظيمها بتجسيد حضورها على المستوى الإقليمي وتدخلها بأساليب وأنماط عمل جديدة .

ولهذا يمكن القول أن منظور الأقالمة يعد الإطار الأفضل والملائم لإصلاح التنظيم الإقليمي للدولة الذي يسمح بتكييفه مع أسس الحوكمة المتعددة المستويات بجعل المستوى المركزي لا يحتكر السلطة بنقل الصلاحيات والموارد مع عدم إضعاف المستوى المركزي وتحوله إلى إطار منظم يقوم بعمليات التنسيق والتشبيك يحقق التكامل بين المستويين المركزي والإقليمي، كما أن هذا يساعد على بلورة مستوى للسياسة الإقليمية تقوم على عمليات التبادل والتفاوض وتعزيز الترابط الأفقي والتعاون المتعدد المستويات من جهة، ويحدد حجم ومستوى مقبولين للإقليم يمكنه من الإدارة الجيدة للسياسات العامة الإقليمية من جهة أخرى.

5 . الهوامش والمراجع

¹ Yannick Sencebe. Territorialisation des politiques publiques et construction des « pays » : reconnaissance ou compétition des territoires ? Bulletin d'Informations du Creaiourgognen° 223 Février 2003.p 11.

² -Philip O'Brien.Olivier Sykes et David Shaw. L'évolution des conceptions du développement territorial et de la gouvernance en Europe : des paradigmes en mutation aux nouvelles approches politiques L'Information géographique 2015/1(Vol.79). Éditions Armand Colin (pp72-97).paris P75.

³ صالح بلحاج، تحليل السياسات العامة (الديناميكيات والمعارف الأساسية)، دار بن مرابط، الجزائر، 2015، ص27

⁴ صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص28.

⁵Pierre Lascombes et Patrick le Gales. Sociologie de l'action publique. 2 éditions. Armand colin. Paris, 2012.p23

⁶Thierry Berthet. Les enjeux de l'évaluation territoriale des politiques publiques. revue-informations-sociales.N150.2008. .p 133.

⁷ ماشيو فلندرز وآخرون، تخوم الدولة (كتاب الدولة نظريات وقضايا)، ترجمة أمين الايوبي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط2019، 1، ص434.

⁸Christophe Providence. TERRITORIALISATION DES POLITIQUES PUBLIQUES : Le nécessaire changement dans les Pays les moins avancés (PMA) . . 2019. p08.

⁹ Thierry Berthet. Op cit.p134.

¹⁰ Yannick Sencebe.op cit. p 11

¹¹ Alain faure .Territorialisation. (Dictionnaire des politiques publiques). 3é édition. La presse Science Po. Paris.2010.pp 623-624.

¹² Sébastien Segas. Introduction: de nouveaux territoires du politique? Interroger les évolutions du répertoire de la territorialité dans les domaines de l'action collective, des politiques publiques et de la compétition politique .revue Pôle Sud 2020/1 (n° 52), p09.

¹³ Alain faure. Op cit .p 623-624.

¹⁴ Fatima Chahid. Territorialisation des politique publiques .publication de la revue marocaine d'administration locale et de développement. Collection manuels et travaux universitaires .n63.2005.p124.

¹⁵ "اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقرير حول "أقلمة السياسة الصناعية والنمو الشامل في شمال أفريقيا"، أديسا بابا

(إثيوبيا)، 2017، ص08، للمزيد أنظر على الرابط:

[https://archive.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/territorialisation_de_la_politique industrielle_et_croissance_inclusive_en_afrique_du_nord_ar.pdf](https://archive.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/territorialisation_de_la_politique_industrielle_et_croissance_inclusive_en_afrique_du_nord_ar.pdf) تاريخ التصفح يوم

2024/05/25.

- ¹⁶ Pierre Mazet. Le développement durable, nouveau référentiel? Nouveau paradigme des politiques urbaines? Les cahiers du CRGRNT. Numéro 1302. Université de Québec Mars 2013.p 01.
- ¹⁷ Alain Faure, Emmanuel Négrier. Territoire. Boussaguet L, Jacquot S., Ravinet P. Dictionnaire des politiques publiques, Sciences Po Les Presses, 2019, 5ème édition.P03 .
- ¹⁸ Patrick Mundler, Laetitia Rascle Beaumel, Jean-Charles Toupin et Simone Ubertino .La territorialisation des politiques publiques Enjeux, approches et mise en œuvre. Rapport final remis au Ministère de l'Agriculture, des Pêcheries et de l'Alimentation du Québec (MAPAQ) Mars 2020. P11.
- ¹⁹ Pierre Muller. Les politiques publiques.(comprendre l'action publique) .Que sais-je. 9 Edition. Presses universitaires de France 2011. pp110-111.
- ²⁰ Patrick Hassenteufel Sociologie politique : l'action publique.2é édition. Armand Colin. Paris .2011.P 24-25 .
- ²¹ Pierre Muller et Bruno jobert .op cit .p140
- ²² Pierre Muller..op cit. Pp110-111.
- ²³ Fatima chahid. Territorialisation des politiques publiques . Publications de la REMALD collection Manuels et travaux universitaires N63 .Rabat.2005.p p 150-188.
- ²⁴ Boubacar Diawara .Territorialisation des politiques publiques et reconstruction de l'Etat au Mali en termes de gouvernance .p27
- ²⁵ Laurie boussaguet. Op cit .p p334-335..
- ²⁶ Pierre Muller et Bruno jobert .op cit .p140
- ²⁷ Romain Pasquier. Politiques locales. (Dictionnaire des politiques publiques). 3é édition. La presse Science Po. Paris.2010 .p 447-448.
- ²⁸ Guy Chiasson, Territorialization. See at:
https://dictionnaire.enap.ca/dictionnaire/docs/definitions/definitions_anglais/territorialization.pdf . on 23-01-2024. p02.
- ²⁹ Philip O'Brien, Olivier Sykes and David Shaw.op cit.p75-76.
- ³⁰ Laurie boussaguet. Op cit .p p336-337..
- ³¹ Fatima chahid.op cit.p154.
- ³² Patrick Mundler, Laetitia Rascle Beaumel, Jean-Charles Toupin et Simone Ubertino. La territorialisation des politiques publiques Enjeux, approches et mise en oeuvre . Rapport final remis au Ministère de l'Agriculture, des Pêcheries et de l'Alimentation du Québec (MAPAQ) .Mars 2020.p21.
- ³³ Fatima chahid.op cit.p161.

³⁴ Jacques Chevallier .La Gouvernance, un nouveau paradigme étatique ? Dans Revue française d'administration publique 2003/1(n o 105-106), Éditions Institut national du service public.p215.

³⁵ جيري ستوكر وآخرون، الحوكمة المحلية المقارنة، دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية، تحرير رودس سارة بايندر وبيرت روكمان، ترجمة علي برازي وابتسام خضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة2022، ص846.

³⁶ جون كلود ثونينغ وآخرون، المؤسسات الإقليمية، دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية، تحرير رودس سارة بايندر وبيرت روكمان، ترجمة علي برازي و ابتسام خضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة2022، ص477

³⁷ Yves Meny. Les politiques des autorités locales. Presses universitaire de France .paris 1985 . p 427.

³⁸ Alain Faure.La question territoriale. Pouvoirs locaux, action publique et politique(s). Science politique. Université Pierre Mendès-France - Grenoble II, 2002.pp 30-31.

³⁹ Jacque chevalier. L'état post modern. Libraire general de Droit ET de jurisprudence. Paris.2004.. p p77- 78

⁴⁰ Jacque chevalier.op cit .p216

⁴¹ Yannick Sencebe.op cit. p 12

⁴² Jacque chevalier.op cit p81.

⁴³ Madelein grawitz et Jean leca et autres. Op cit p60

⁴⁴ Sabine Kuhlmann and Ellen Wayenberg . op cit .p23..

⁴⁵ جان بول فاغيت، اللامركزية والحوكمة، ترجمة عومرية سلطاني، مجلة حكامه، العدد07 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر2023، ص ص188-189.